

الْمَبْعَثُ (السَّائِسُ)

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث غارته ﷺ على بني المصطلق

المَطْلَب الأول

سَوَقِ حَدِيثَ غَارَتِهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ

عن ابن عون^(١) قال: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ^(٢) أَسْأَلُهُ عَنِ الدُّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ:

«إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، قَدْ أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ، وَأَنعَمُ لَهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى سَبْيَهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُويرية -أو قال البتّة: ابنة الحارث-، وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَكَانَ فِي ذَاكَ الْجَيْشِ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(١) عبد الله بن عون بن أربطبان المزني، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، توفي (١٥٠هـ)، انظر: تهذيب الكمال (١٥/٣٩٤).

(٢) نافع أبو عبد الله المدني: مولى عبد الله بن عمر، ثبت فقيه، من أئمة التابعين وأعلامهم، توفي (١١٧هـ) أو بعد ذلك، انظر: تهذيب الكمال (٢٩/٢٩٨).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: العتق، باب من ملك من العرب رقيقاً، فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية، رقم: ٢٥٤١)، ومسلم في (ك: الجهاد والسير، باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، من غير تقدم الإعلام بالإغارة، رقم: ١٧٣٠)، واللفظ له.

المَطْلَب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث إغارته ﷺ على بني المصطلق

ضاحت أعطانُ بعض الكُتَّابِ المعاصرين عن اعتقادٍ ما ورد في هذا الحديث، لما توهموه فيه من مُصادمةٍ للقرآنِ الأمرِ بالبدء بتبليغِ الدعوة، وتصوير النبي ﷺ فيه على صورة جَبَّارٍ غَدَّارٍ طَمَّاعٍ في الغنيمة والسَّبي!

ترى هذا الاستنكارَ لروايةٍ نافعٍ في مثل قول (محمَّد الغزالي):

«نافع - غفر الله له - مُخطئ!»

فدعوة النَّاسِ إلى الإسلامِ قائمةٌ ابتداءً وتكرارًا، وبنو المصطلق لم يَقَعِ قتالُهُم إلا بعد أن بَلَغَتْهُمْ الدَّعوة، فَرَفَضُوهَا وَفَرَّوْا الحربَ، ورواية نافع هذه ليست أَوَّلَ خَطَأٍ يَتَوَرَّطُ فيه، فقد حَدَّثَ بأسوأ من ذلك!...

إنَّه مع اهتزازها، فإنَّ أهلَ الحديثِ لَقَلَّوْا فِقْهَهُم رَوَّجُوا لها!..

غارةٌ بلا إنذار؟! أين هذا المَسْلَكُ مِنْ قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا تَخَافُكُم مِّن قُوَّةِ عِزَّتِهِ فَإِنْ يُدْعَى عَلَيْهِ سَوَاءٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُنَافِقِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقوله: ﴿فَإِنْ قَوْلًا فَعُدُّوا مَا دَعَاكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ١٠٩]؟^(١)

(١) «السنن النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ١٢٧-١٢٨).

وقال أيضًا: «رواية الصَّحَّاحين تُشعر بأنَّ رسول الله ﷺ باعَتْ القومَ وهم غارُون، ما عُرِضَتْ عليهم دعوة الإسلام، ولا بَدَأَ مِنْ جانبهم نُكوص، ولا عُرِفَ مِنْ أحوالهم ما يُقْلِقُ! وقتالٌ يَبْدُوهُ المسلمون على هذا النَّحو مُستنكر في مَنْطِقِ الإسلام، مُستبعد في سيرة رسوله ﷺ، ومن نَمَّ رَفَضْتُ الاقتناعَ بأنَّ الحربَ قامت وانتهت على هذا النَّحو.

وسَكَنْتُ نفسي إلى السَّيَاقِ الَّذِي رواه ابن جرير^(١)، فهو -على ضعفه الَّذِي كَشَفَهُ الأستاذُ الشَّيْخُ ناصر- يَتَّفَقُ مع قواعدِ الإسلامِ الْمُتَيَقَّنَةِ، أَنَّهُ لا عُدوانَ إِلَّا على الظَّالِمِينَ»^(٢).

ويقول (سامر إسلامبولي): «هل عَمِلُ النَّبِيِّ الأعظم ﷺ هو الدَّعوة إلى الله وهداية النَّاس، ومحاربة الظُّلْم والاستبداد؟ أم عمله هو قاطع طريق، وهُمُّه الأموال والنِّساء؟ .. إِنَّ الغدرَ يَتَنافَى مع تعاليم القرآن، وَيَتَنافَى مع الهدف والغاية مِنَ الرِّسالة الإلهية، وَيَتَنافَى مع أخلاقِ النُّبوة، ممَّا يُوَكِّدُ بطلانَ هذا الحديثِ مَثْنًا»^(٣).

(١) في «تفسيره» (٦٦٧/٢٢) وفيها: «بلغ رسول الله ﷺ أنَّ بني المصطلق يجتمعون له، وقائدهم الحارث بن أبي ضرار ... فلَمَّا سمِعَ بهم رسول الله ﷺ خرج إليهم، حتَّى لَقِيَهُمْ على ماءٍ من مياههم يُقال له المُرَيْبِيع ... الحديث.

(٢) «فقه السيرة» (ص/١٢).

(٣) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٢٩)، وانظر أيضًا «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٢٣٣-٢٣٤).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث غارته ﷺ على بني المصطلق

فقبل الشروع في تفاصيل الرد على هذا الطعن في حديث نافع، يحسن بنا التمهيد من جهة التفاصيل بأن بدء قتال المسلمين للكفار - بسطاً لحكم الإسلام عليهم، ولو من غير اعتداء سابق منهم: لا يجوز تسميته عدواناً! ما دامت مشروعيته قد نطق بها الشارع نفسه؛ وذلك: أن حملة الشريعة متفقون على أن جهاد المشركين إنما شرع في المدينة بعد الهجرة النبوية المباركة^(١)، وأنه تدرج على مراحل ثلاث:

الأولى: الإذن العام في القتال دون فرضه، بعد أن كان ممنوعاً في مكة: وهذا الإذن المبيح للقتال بعد منعه أول الدعوة، دلّ عليه قول الله تعالى: ﴿أُوذِنَ الَّذِينَ يَفْكُلُونَ يَأْتَهُمْ ظِلْمًا وَلَئِنْ أَلَّاهُ عَلَىٰ نَجْوَاهُمْ لَقِيدِرٌ ۖ﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحجرات: ٢٩-٤٠].

قال غير واحد من السلف: «هذه أول آية نزلت في الجهاد»^(٢)، فكانت بهذا معلمة بضرورة الإعداد، مهيئة للأنفس لما هي مقبلة عليه من أحداث وأحكام تخص المرحلة التالية:

(١) انظر «الفتح» لابن حجر (٤٦/٦).

(٢) انظر «تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين (١٨٣/٣)، و«الوجيز» للواحدي (ص/٧٣٥)، و«تفسير» ابن كثير (٤٣٣/٥).

وهي المرحلة الثانية: أمرهم بقتال مَنْ قَاتَلَهُمْ، والكفَّ عَنْهُمْ كَفَّ عَنْهُمْ: وذلك حين رَمَتْهُمِ القَرْبُ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ، وَشَمَّرُوا لَهُمْ عَنْ سَاقِ العَدَاوَةِ والمُحَارَبَةِ، وصاحوا بهم مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، فَبَعْدَ أَمْرِهِ سَبْحَانَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالصَّبْرِ والعَفْوِ وَالصَّفْحِ: أَمَرَهُمْ أَمْرًا مُبَاشِرًا أَلَّا يَقَاتِلُوا إِلَّا مَنْ قَاتَلَهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَطْ، لِأَجْلِ أَنْ يَتَفَرَّغُوا لِبِنَاءِ دَوْلَتِهِمُ الْفَتِيَّةِ، بَعِيدًا عَنْ وَهْجِ السُّيُوفِ، وَزَلْزَلَةِ الْحُرُوبِ. ويدلُّ عَلَى هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَسْتَدُوا﴾ [الأنفال: ١٩٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ اعْتَرَفْتُمْ فَلَمْ يُقَاتِلْكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ أَسَلَّمْتُمْ مَا جَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأنفال: ١٩٠]، وَالْمَعْنَى: «إِنْ اعْتَرَفْتُمْ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ أَمَرْتُمْ بِالْكَفِّ عَنْهُمْ، وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ الصُّلْحَ وَالْأَمَانَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَدَرَارِيهِمْ وَنَسَائِهِمْ طَرِيقًا إِلَى قَتْلِ أَوْ سَبَاءٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، بِإِبَاحَةٍ مِنْ ذَلِكَ لَكُمْ وَلَا إِذْنٍ، فَلَا تَعْرِضُوا لَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِلَّا سَبِيلَ خَيْرٍ»^(١).

فَلِذَلِكَ لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ لَمْ يَبْدَأْ أَحَدًا بِقِتَالٍ، وَإِنَّمَا هِيَ الْمُوَادَعَةُ وَالْمُعَاهَدَةُ وَالْمُكَافَأَةُ مِنْهُ لِأَعْدَائِهِ، كَالْيَهُودِ^(٢).

فَلَمَّا قَوِيَتْ شَوْكَةُ الْإِسْلَامِ، وَاشْتَدَّ جَنَاحُهُ، وَكَثُرَ جَمْعُهُ، وَقَوِيَتْ نَفُوسُ حَمَلَتِهِ بِمَا شَهِدُوهُ مِنْ نَصْرِ اللَّهِ: اسْتَحَقُّوا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ:

المرحلة الثالثة: حيث أمروا بقتال أصحاب الشوك من المشركين ابتداءً إذا منعوا دعوة الإسلام، ولو من غير عدوان سابقٍ منهم، حَتَّى يُسْلِمُوا لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ يُعْطُوا الْحِزِيَّةَ عَنْ يَدِهِمْ صَافِرُونَ، خَاضِعُونَ لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ وَذِيَّتِهِ.

وفي تقرير هذا التدرُّج المرحلي للجهاد، يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ: «فَرَضَ عَلَيْهِمْ قِتَالُ الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً، وَكَانَ مُحَرَّمًا، ثُمَّ مَاذُونًا بِهِ، ثُمَّ مَأْمُورًا بِهِ لِمَنْ بَدَأَهُمْ

(١) «جامع البيان» للطبري (٢٩٧/٧) بتصرف يسير.

(٢) انظر «السيرة النبوية الصحيحة» لأكرم العمرى (٢٧٦/١).

بالبقتال، ثُمَّ مأمورًا به لجميع المشركين، إمَّا فرضَ عَيْنٍ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ،
أو فرضَ كَفَايَةٍ عَلَى الْمَشْهُورِ^(١).

ومن الأدلة على ختم التشريع الجهادي بهذه المرحلة الثالثة:
قول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا
لِللَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، فالمراد بالفتنة فيها: الشُّرك والكفر^(٢)، ومعنى الآية: أنهم إن
انتهوا عن الشُّرك والكفر بالإسلام، أو أعطوا الجزية خاضعين، فكفوا عنهم.
ومن ذلك أيضًا قول الله: ﴿فَأَقْضُوا الْغُرُوبَ وَالْأَسْرَى حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَعْذُوهُمُ
وَأَخْضِرُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ
اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥].

يقول أبو العالية: «هذه أول آية نزلت في القتال بالمدينة -يعني قوله تعالى:
﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكُمْ﴾- فلما نزلت، كان رسول الله ﷺ يقاتل من
قاتله، ويكف عمن كف عنه، حتى نزلت سورة براءة^(٣).

وكذا قاله عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وزاد على ذلك أن قال: «هذه
منسوخة بقوله: ﴿فَأَقْضُوا الْغُرُوبَ وَالْأَسْرَى حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾»^(٤).

يقول ابن القيم: «لما نزلت سورة براءة .. أمره ﷺ فيها أن يُقاتل عدوه من
أهل الكتاب، حتى يُعطوا الجزية، أو يدخلوا في الإسلام، وأمره فيها بجهاد
الكفار والمنافقين والغلبة عليهم .. وأمره فيها بالبراءة من عهود الكفار، ونبيذ
عهودهم إليهم»^(٥).

(١) فزاد المعاد (٣/٦٤).

(٢) انظر «جامع البيان» (١١/١٧٨)، و«جامع أحكام القرآن» (٧/٤٠٤).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١/٣٢٥).

(٤) انظر «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١/٥٢٣).

(٥) فزاد المعاد (٣/١٤٤).

أَمَّا دلائل ذلك من السنة الصحيحة:

فقول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»^(١).

وعلى هذا مضى عمل الصحابة رضي الله عنهم من بعد نبيهم ﷺ، يُعْلِنُهَا سُفْرَاءُهُمْ مُدَوِيَّةً فِي وَجْهِ الْمُلُوكِ فِي مَوَاقِفِ الدَّعْوَةِ وَالْإِنذَارِ؛ مِنْ أَشْهُرِ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ خُطَابِ الْمَغِيرَةِ رضي الله عنه لِعَامِلِ كِسْرَى بِقَوْلِهِ: «... فَأَمَرْنَا نَبِيَّنَا رَسُولَ رَبِّنَا ﷺ أَنْ تُقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ، أَوْ تَوَدُّوا الْجِزْيَةَ، وَآخِرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ عَنْ رِسَالَةِ رَبِّنَا، أَنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَى الْجَنَّةِ، فِي نَعِيمٍ لَمْ يَرْ مِثْلَهَا قَطُّ، وَمَنْ بَقِيَ مِنَّا مَلَكٌ رِقَابُكُمْ»^(٢).

وعلى هذا جرى فهم الفقهاء لهذا الباب في مُدُونَاتِهِمْ؛ أَنَّ ابْتِدَاءَ قِتَالِ الْكُفَّارِ وَإِنْ لَمْ يَبْدُؤُوا هُمْ بِقِتَالِ مَشْرُوعٍ فِي دِينِنَا، نَشْرَأُ لِلدَّعْوَةِ، وَتَحْكِيمًا لِلشَّرِيعَةِ؛ مَا لَمْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ فَيَدْخُلُوا بِذَلِكَ فِي ذِمَّةِ الْإِسْلَامِ وَسُلْطَانِهِ^(٣).

وفي تقرير هذا الاتفاق يقول أبو بكر الجصاص: «لا نعلم خلافاً بين الفقهاء يحظر قتال مَنْ اعتزل قتالنا مِنَ الْمُشْرِكِينَ»^(٤).

بذلك نعلم أَنَّ الغَايَةَ الْعُظْمَى مِنَ تَشْرِيعِ الْجِهَادِ: أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ الْعُلْيَا، وَأَنْ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَأَنْ تُهَيِّمَ شَرِيعَتُهُ فِي الْأَرْضِ، لَكِنْ لَمَّا قَضَتْ حَكْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكُفَرَةِ طَوَاعِيَتْ تَسْتَنْكِفُ مِنْ رُمَرَةِ الْمُؤَحِّدِينَ، وَتَسْتَعْمِدُ رَعَايَاهَا لِغَيْرِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَتَحُولُ بَيْنَهُمْ وَعَوْدَتِهِمْ إِلَى فِطْرِهِمْ بَيِّقِينَ: لَمْ

(١) أخرجه البخاري في (ك: الإيمان، باب: «لَنْ تَكُونُوا أَقْسَامًا الْمَلَائِكَةُ وَتَكُونُوا الرُّسُلُ» فَكَلَّمُوا سَيِّدَهُمْ»، رقم: ٢٥)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، رقم: ٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الجزية، باب: الجزية والموادعة مع أهل الحرب، رقم: ٣١٥٩).

(٣) كما جرى مثله على نصارى نجران، انظر الخبر في ذلك عند أبي داود في (ك: الخراج والإمارة والفتي، باب: في أخذ الجزية، رقم: ٣٠٤١).

(٤) أحكام القرآن للجصاص (١٩١/٣)، وكذا نقل الاتفاق ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) (٣٥٤/٢٨).

يَكُنْ حِينَئِذٍ لِلإِسْلَامِ بُدٌّ أَنْ يَنْطَلِقَ فِي الْأَرْضِ بِالْبَيَانِ وَبِالْحَرَكَةِ مُجْتَمِعِينَ، لِيَحِطَمَ هَذِهِ الْأَسْوَارُ الْمَانِعَةُ مِنْ بَسْطِ الدِّينِ لِمَنْ وَرَاءَهَا مِنَ الْعَالَمِينَ، وَلِيُزِيلَ الْغُشَاوَاتِ الْحَائِلَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الذِّكْرِ الْمُبِينِ، يَتَغَيَّا الإِقْنَاعَ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ، وَالانْضِمَامَ إِلَى كِبَائِهِ الْمُزْهِرِ بِأَنْوَارِ الْوَحْيِ السَّمَاوِيَّةِ، الْمُفْعَمِ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ الْإِنْسَانِيَّةِ.

يقول ابن تيمية: «أصل القتال المشروع هو الجهاد، ومقصوده: هو أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فمن امتنع من هذا قوتل باتفاق المسلمين؛ وأما من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة - كالنساء، والصبيان، والرأهب، والشيخ الكبير، والأعمى، والزمن، ونحوهم - فلا يُقتل عند جمهور العلماء؛ إلا أن يُقاتل بقوله أو فعله، .. وهو الصواب، لأنَّ القتال هو لمن يُقاتلنا إذا أَرَدْنَا إظهارَ دينِ الله»^(١).

وبعد؛

فقد ارتأيت التمهيد بهذا التأسيس المتقدّم بين يَدَيَّ جوابي عن معارضة حديث الباب، لأحجز نفوذ أيّ شبهة في الذهن تبغي نفي جهاد الطلب من أساسه! وقصر غاية القتال في الدفع فقط^(٢)، لئيفرّع عنها إبطال حديث نافع هذا في الإغارة تبعاً.

وأحسب أنَّ القارئ الكريم قد انجلى له بمجموع ما قرّناه آنفاً:

أنَّ ما ابتدره النبي ﷺ وأصحابه من غزو بني المصطلق، مندرج تحت هذا الأصل من إعلاء كلمة الله في الأرض وجهاد الطلب، وأنَّ ما نتج عن ذلك من اغتنام وسبي، إنما سببه التعتن في الكفر، والإصرار على محاربة الإسلام، كما سيأتي البيان عليه.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/٣٥٤).

(٢) وهو ما ذهب إليه بعض المعاصرين: كظافر القاسمي في كتابه «الجهاد والحقوق الدولية العامة» (ص/١٧٢)، وعمر الفرجاني في «أصول العلاقات الدولية في الإسلام» (ص/٧٧)، ووجهة الزحيلي في «آثار الحرب» (ص/٩٣).

بهذا نكون قد وصلنا إلى حَدِّ السُّؤال المَحَوْرِي الَّذِي ابْتُنيت على أساسه الشُّبهة في ردِّ كلام نافع، من قولهم: هل يجوزُ الإسلامُ مُقاتلةَ المُشركين بَغْتَةً كما وُفِّعَ لبني المُصْطَلِق، دونما دعوةٍ أو تبليغٍ سابق؟!

والجواب عليه أن يُقال: لا خلافاً بين الفقهاء في تحريم قتال من لم تبلغه دعوة الإسلام، حتَّى تصله الحُجَّة، وتُسْتَبَيِّنَ له المَحَجَّة، وفي تقرير هذا الإجماع، يقول ابن رشد الحَفِيد: «أما شرطُ الحرب: فهو بلوغُ الدَّعوة باتِّفاق، أعني أنَّه لا يجوز حُرابتهم، حتَّى يكونوا قد بَلَغَتْهم الدَّعوة، وذلك شَيْءٌ مُجْمَع عليه مِنَ المسلمين»^(١).

إنَّما محلُّ الخلاف هنا: في مَنْ عُلِمَ بلوغُ الدَّعوة إليهم، هل يجبُ تَكَرُّرُ دَعَوَتِهِمْ قبل العَزْمِ على غَرْوهم أم لا؟

والَّذي يُصَحِّحه أغلبُ الفقهاء: أنَّ تَكَرُّرَ الدَّعوة عند العَزْمِ على الحرب ليس بشرط، حيث استَفَاضَتْ في المُحِيط القريبِ مِنْ مَنبِعِ الدَّعوة، فهي واقعةٌ حُكْمًا، بحيث يَعْلَمُ القَوْمُ إلى ماذا يُدْعَوْنَ وعلى ماذا يُقَاتَلُونَ، فيُقامُ ظُهُورُها على هذا النَّحوِ مقامَ تخصيصِها لكلِّ قومٍ على حِدَةٍ؛ وهذا مذهبُ الجمهورِ مِنْ أهلِ العلم^(٢).

يقول الشَّافعي: «لا يُقَاتَلُ العدوُّ حتَّى يُدْعَوْا، إلَّا أن يَعْجلُوا عن ذلك، فإن لم يُفْعَلْ فقد بَلَغَتْهم الدَّعوة»^(٣).

وإن كان لا يَسْكُ أنَّ في بلادِ الله مَنْ لا شعورَ له بهذا الأمر، ومَنْ يُسْتَراب في بلاغِهِ، فيجب أن يكون الأصل حينها: ظُنُّ أنَّ هؤلاء لم تبلغهم الدَّعوة، فيُبلِّغون أوَّلًا.

وفي تقرير هذا التَّفصيل يقول مالك: «مَنْ قَارَبَ الدُّروب، فالدَّعوة مَطْرُوجَةٌ عنهم، لِعَلِّمَهُمْ بما يُدْعَوْنَ إليه، وما هم عليه مِنَ البُغْضِ والعداوةِ لِلدِّينِ وأهْلِهِ».

(١) «بداية المجتهد» (١٤٩/٢).

(٢) انظر «شرح النووي على مسلم» (٣٦/١٢)، و«الفتح» لابن حجر (١٠٨/٦).

(٣) «جامع الترمذي» (١١٩/٤).

من طول مُعارضتهم للجيوش، ومُحاربتهم لهم، فلتُطلبَ غِرَّتُهم، ولا يُحدَثَ لهم الدَّعوة .. وأمَّا مَنْ بَعُدَ، وخيفَ أن لا تكون ناحيته ناحية مَنْ أعلَمْتُكَ، فإنَّ الدَّعوة أقطعُ للشُّكِّ، وأبرُّ للجهاد^(١).

والجمهور وإن قالوا بَعْدَ الوجوبِ في مثل تلك الحالِ من شمول الدَّعوة، فقد استَحَبُّوا مع ذلك تَقْدِيمَ الدَّعوة قبل القتالِ^(٢)، وبذا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أمراءَ الأجناد؛ من ذلك أمرُهُ ﷺ عليًّا ﷺ بدعوة أهلِ خَيْبَرَ قبل القتالِ مع كوزهم ومَنْ بَلَّغَتْهم دعوته^(٣).

والتَّكرار قد يُجدي المقصودَ فينعِدُ الضَّررَ، فلربَّما إذا عَلِمُوا أَنَّا نُقاتِلُهُمْ على أَسْرِهِم، وأخذِ أموالِهِم: أن يُجيبوا إلى المقصودِ من غير قتالٍ^(٤)؛ فكما أن إزالةَ الكفر، وإخراجَ العبادِ من جَوْرِ الأديانِ إلى عدلِ الإسلامِ من مقاصدِ الدِّينِ العُظمى؛ فإنَّ حقَّ الدِّماءِ، والتَّضْيِيقَ في ذلك: من مقاصدهِ الجليَّةِ أيضًا؛ فإذا ما حَصَلَ المقصدُ الأوَّلُ من غير احتياجٍ إلى قتالٍ، لم يُجزِ البَدَارُ إلى نَقْضِ المقصدِ الثَّاني بحُجَّةِ الأوَّلِ قطعًا.

وفي تقريرِ هذا التَّفصيلِ، يقول الشَّرْبيني (ت ٩٧٧هـ): «وُجوبُ الجهادِ وجوبُ الوسائلِ لا المَقاصدِ، إذ المقصودُ بالقتالِ إنَّمَا هو الهداية، وما سواها من الشَّهادة؛ وأمَّا قَتْلُ الكُفَّارِ فليس بِمَقْصودٍ، حتَّى لو أمكنَ الهدايةَ بإقامةِ الدَّلِيلِ بغيرِ جهادٍ، كان أوَّلَى مِنَ الجهادِ»^(٥).

(١) «المدونة» (١/٤٩٦).

(٢) انظر «التمهيد» لابن عبد البر (٢/٢١٨-٢١٩)، و«شرح النووي على مسلم» (٣٦/١٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٠٨/٦).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنُّبوة، وأن لا يتخذ بعضهم بعضًا أربابًا من دون الله، رقم: ٢٩٤٢)، ومسلم في (ك: فضائل الصحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، رقم: ٢٤٠٦).

(٤) انظر «فتح القدير» لابن الهمام (٤/٤٤٦)، و«مرقاة المفاتيح» لعلي القاري (٦/٢٥٢٥).

(٥) «معنى المحتاج» (٩/٦).

وقولنا باستحباب تكرار الدعوة عمومًا مشروط بأن لا يتضمّن الإبلاغ ضررًا على المسلمين: كأن يعلم بأنهم إذا جُددت لهم الدعوة تنبّهوا، فاستعدّوا، أو احتالوا، أو تحصّنوا، أو استدعوا مددًا، ونحو ذلك ممّا لا يقوى به المسلمون عليهم^(١).

ومن الأمور المطلوبة في الحروب سرعة الحسم، قليلًا للخسائر على اختلافها، فلذلك أُستحبّ في مثل هذه الصّور المفترضة -الآنف ذكرها- عدم تجديد الدعوة؛ وعَلَبَةُ الظَّنّ في هذا تظهر من حالهم، وهو أمرٌ موكولٌ إلى اجتihad الإمام، فإذا رأى في ترك الدعوة صلاحًا فَعَلَ، ويلزمُ الجُند طاعته فيما يراه^(٢).

قلت: فحديث إغارة النبي ﷺ على بني المصطلق يتنزّل على هذا التفصيل بالتمام وببَيان ذلك: ظاهرٌ أمثلتها من سيرته ﷺ مع من لم يُسلم من قبائل العرب:

فإنّه -بابي هو وأمي- لم يُقدّم على الإغارة على أيّ من أولئك دون سابق دعوة خاصّة أو إنذار؛ فهذا الأصل عنده، إلّا أن يجتمع في القوم منهم خصلتان: أوْلُهُما: أن يكونوا ممن سبقت إليهم الدعوة، فلا يجب تكرارها.

وثانيهما: أن يكونوا من الحربيين المُعادين للإسلام وأهله، فتكون الإغارة عليهم تنكيلًا بهم، ودفْعًا لأيّ مفسدةٍ محتملةٍ من إنذارهم.

(١) انظر «المبسوط» للسرخسي (٣١/١٠).

(٢) لما كان الأوّل في نظري عدم قصر حكم تكرار الدعوة على الاستحباب فقط، بل تُسحب المسألة على مختلف الأحكام الفقهيّة، لاختلاف مناهج الحكم باختلاف أحوال جيش المسلمين وعدوهم. ثمّ وفقت -بحمد الله- على كلام اللقارفيّ يوافق في جمليته ما ارتأيته، حيث قال في «الذخيرة» (٤٠٣/٣): «لا خلاف في وجوب الدعوة قبل القتال لمن لم يبلغه أمر الإسلام، ومن بلغه فأربعه أقسام:

واجبة: من الجيش العظيم إذا غلب على الظنّ الإجابة على الجزية؛ لأنهم قد لا يعلمون قبول ذلك منهم.

ومستحب: إذا كانوا عاقلين ولا يغلب على الظنّ إجابتهم.

ومباحة: إذا لم يُرجّح قبولهم.

وممنوعة: إن خشي (أخذهم) لحدّتهم بسببها» ١ هـ.

فعلَى هذا، فَإِنَّ ما اسْتَدَلَّ به مَنْ أَجَاز الإِغَارَةَ عَلَى المَشْرِكِينَ مِنَ الفُقَهَاءِ -حَسَبَ ما وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِمْ- أَمْثَلَةٌ مَحْصُورَةٌ، أَشْهَرُهَا:

بَعَثُ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَتْلِ ابْنِ أَبِي الحَقِيقِ^(١) وَكَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ غِرَّةً^(٢)، وَهَذَا اسْتَشْهَدَ بِهِ الشَّافِعِيُّ^(٣).

وغيره مِنَ الفُقَهَاءِ اسْتَشْهَدُوا بِإِغَارَتِهِ ﷺ عَلَى خَيْبَرَ صَبَاحًا^(٤)، وَبَأَمْرِهِ ﷺ بِشَرْقِ الغَارَةِ عَلَى بَنِي المُلُوحِ بالكَدِيدِ^(٥)، وَبِيعْثِهِ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ﷺ لِلإِغَارَةِ عَلَى قَرْيَةِ أُبْنَى بِالشَّامِ^(٦).

فهَذَا أَشْهَرُ ما اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ قِتَالِ المَشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ إِنْذَارٍ، إِضَافَةً إِلَى حَدِيثِ نَافِعٍ فِي بَنِي المِصْطَلِقِ.

وَمَنْ يَتَفَحَّصْ هَذِهِ الشُّوَاهِدَ العَمَلِيَّةَ مِنْ سِيرَتِهِ ﷺ، يَجِدُ أَنَّ الجَامِعَ بَيْنَهَا ما قَرَّرْنَاهُ مِنَ الوَصْفَيْنِ اللَّذَيْنِ أَشْرْتُ إِلَيْهِمَا آتِفًا، وَذَلِكَ أَنَّ:

سَلَامَ بَنِ أَبِي الحَقِيقِ: كَانَ مِمَّنْ خَانَ عَهْدَ المُسْلِمِينَ مِنْ سَادَاتِ بَنِي النُّضَيْرِ، وَحِينَ نَزَلَ خَيْبَرًا بَعْدَ إِجْلَاءِ قَوْمِهِ، أَلَبَّ أَهْلَهَا عَلَى حَرْبِ النَّبِيِّ ﷺ،

(١) خبر قتله في البخاري (ك: المغازي، باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، رقم: ٤٠٣٩).

(٢) خبر مقتله في البخاري (ك: الرهن، باب: رهن السلاح، رقم: ٢٥١٠)، ومسلم في (ك: الجهاد والسير، باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود، رقم: ١٨٠١).

(٣) انظر «الأم» للشافعي (٢٥٣/٤).

(٤) أخرجه البخاري في (ك: الأذان، باب ما يحقن بالأذان من الدماء، رقم: ٦١٠)، ومسلم في (ك: الجهاد والسير، باب: غزوة خيبر، رقم: ١٣٦٥).

(٥) أخرجه أبو داود في (ك: الجهاد، باب: في الأسير يوثق، رقم: ٢٦٧٨)، والحديث وإن كان في إسناده جهالة مسلم بن عبد الله، فإن الخبر بذلك مشهور عند المحدثين وأهل السير والمغازي، لا يستزاب في ثبوته عندهم، وقد صححه الحاكم في «المستدرک» (٢٧٥١) ووافقه عليه الذهبي.

والكفيد: موضع بين مكة والمدينة، على اثنين وأربعين ميلاً من مكة، انظر «معجم البلدان» (٤٤٢/٤).

(٦) أخرجه أبو داود في (ك: الجهاد، باب: الحرق في بلاد العدو، رقم: ٢٦١٦)، وابن ماجه في (ك: الجهاد، باب: التحريق بأرض العدو، رقم: ٢٨٤٣)، قال البزار في مسنده (٢٠/٧): «هذا الحديث رواه غير صالح، عن الزهري، عن عروة مرسلًا، وأسنده صالح، ولا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن أسامة، وصححه مخرجو «المسند» (١١٩/٣٦) بشواهد.

وقد كان لخبير بتحريض بني النضير الأثر البالغ في حشد قريش وبني قُرَيْظَةَ على المسلمين في المدينة^(١).

وأما كعب بن الأشرف: فشهره عداوته الإسلام وإيذائه النبي ﷺ والمسلمين، وتحريضه كفار قريش عليهم^(٢): تُغني عن بسط القول في تعليل ما وقع له.

وأما (أبني): فقد شاركت الروم قتال المسلمين في مؤتة، وفيها قُتل زيد بن حارثة ﷺ، فلذا بعث النبي ﷺ ابنه أسامة إليهم يحرضه على الانتقام لأبيه^(٣).

وأما بنو المُلَوَّح: فمن الأعراب الذين ظاهروا على قتال المسلمين، حتى غدروا بشير بن سويد ﷺ وقتلوه^(٤).

وأما خنبر: فقد عُلم تبؤُّها عند الكلام في ابن أبي الحقيق.

إذا تقرر ما ذكرناه في هذه الشواهد التاريخية؛ فإن ذنك الشرطين المبيحين

للإغارة قد وُجدا بكاملهما في بني المُصطلق!

فأما الشرط الأول: فإنه لا يشك أحد في بلوغ دعوة الإسلام إلى بني المُصطلق، وعلمهم بما يُطلب منهم، وامتناعهم عن إجابة ذلك، فإنهم من بطون خُزاعة^(٥) بين المدينة ومكة، على بسّ مراحل من المدينة، ولأجل هذا

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (١٩٥/٢)، و«الفتح» لابن حجر (٣٤٩/٧)، و«السيرة النبوية الصحيحة» لأكرم العمري (٣١٨/١).

(٢) كما في أبي داود (ك: الخراج والإمارة والفيء، باب: كيف كان إخراج اليهود من المدينة؟ رقم: ٣٠٠٠)، وانظر «سيرة ابن هشام» (٥١/٢).

(٣) جاء في «مغازي الواقدي» (١١٧/٣)، و«طبقات» ابن سعد (١٩٠/٢) قوله ﷺ لأسامة: «ها أسامة، سير على اسم الله وبركته، حتى تنتهي إلى مقتل أبيك، فأوطئهم الخيل...»، وانظر «الروض الأنف» (٢١٦-٢١٧).

(٤) انظر «الاستيعاب» لابن عبد البر (١٢٥٢/٤)، و«السرائي والبحوث النبوية حول المدينة ومكة» لبريك العمري (٢٦١/١).

(٥) انظر «الاشتقاق» للأزدي (ص/٤٧٦).

البلاغ أسلم من قويمهم خُزاعة أناس، كأمينة بنت خلف^(١)، وعاتكة أم معبد^(٢)، ومعتب بن عوف بن عامر^(٣)، وغيرهم^(٤).

وأما الوصف الثاني: فإن بني المصطلق أعلنوا الحرب على دولة الإسلام في جلفها مع قريش (جلف الأحابيش)^(٥)! فكان أول موقف عدائي منهم تجاه الإسلام أن أسهموا ضمن هذا الجلف في غزوة أحد^(٦)؛ وفي هذا لكفاية عذر لغزوهم.

ثم هم لم يكتفوا بما فعلوه في أحد، حتى سار الحارث بن ضرار سيّد بني المصطلق في قومه. ومن قدير عليه من العرب لحرب رسول الله ﷺ في المدينة! وقد أتاه بخبرهم بريدة بن الحصيب رضي الله عنه^(٧).

على هذا نقول: إن النبي ﷺ لم يستجز الإغارة على بني المصطلق لمجرد بلوغ الدعوة مسامعهم، وإنما استحثه على ابتدارهم بالقتال أيضًا ما قد علمه ﷺ

(١) ويُقال: هَمينة، وهي زوجة خالد بن سعيد بن العاص رضي الله عنه، هاجرت مع زوجها إلى أرض الحبشة، وولدت بأرض الحبشة سعيدًا وأمة، انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٩٧/٤)، والمؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢٠٤٩/٤).

(٢) واسمها عاتكة بنت خالد بن خليف، وكان منزلها بقديد، وهي التي نزل عندها رسول الله ﷺ حين هاجر إلى المدينة، انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٢٨/٨).

(٣) ويُقال له: معتب بن الحمراء، يُكنى أبا عوف، من مهاجرة الحبشة الثانية، شهد بدرًا وأُخذًا، وما بعدها، ومات سنة (٥٧هـ)، انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٢٦٤).

(٤) انظر «مرويات غزوة بني المصطلق» لـ د. إبراهيم قريبي (ص/٦٥).

(٥) نسبة إلى وادٍ أسفل مكة يُدعى الأحيش، تحالفت عنده قريش وبعض القبائل القريبة على أنهم يد على من سواهم، انظر «سيرة ابن هشام» (١/٣٧٣)، وفتح الباري» لابن حجر (٥/٣٣٤).

(٦) انظر «مغازي الواقدي» (١/٢٠٠)، و«سيرة ابن هشام» (٢/٦١).

(٧) انظر «مغازي الواقدي» (١/٤٠٥)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/٦٤)، يقول د. أكرم العمري: «وقد جَمَعَ أي ابن سعد. الأسانيد في أول الكتاب في أول هذه المجلدة، وأحال عليها في هذه الصفحة بلفظ (قالوا)، وهي من طريق الواقدي، وأبي معشر السندي، وموسى بن عقبة، دخل حديث بعضهم في حديث بعض، ومثل هذا الجمع للأسانيد معيب، لاختلاط كلام الضعفاء والثقات ببعضه، وصعوبة تخليصه» انظر «السيرة النبوية الصحيحة» له (٢/٤٠٥).

مِنْ عَدَاوَتِهِمْ وَسَابِقِ قِتَالِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ، مَعَ مَا انْضَافَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ عَزِيمِهِمْ عَلَى حَرْبِهِ فِي الْمَدِينَةِ، وَتَأْلِيهِ حُلَفَائِهِمْ عَلَى ذَلِكَ.

فَاقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ حِينَئِذٍ مُبَاغَةَ مَنْ تَعَدَّى عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِالْقَتْلِ فِي مَا مَضَى، وَرَدَّعَ مَنْ نَهَى لِحَرْبِهِمْ فِي مَا يُسْتَقْبَلُ، فِي صُورَةٍ مَشْرُوعَةٍ مِنْ صُورِ الدَّفَاعِ الْهَاجُمِيِّ، أَوْ مَا يُسَمَّى فِي عِلْمِ الْعَسْكَرِيَّةِ: بِالْحَرْبِ الْوَقَائِيَّةِ^(١).

إِنَّهُ لَحَقِيقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَنْزِلُوا بِأَحَدٍ مِنَ الْعَدُوِّ فِي الْحَصُونِ مِمَّنْ يَطْمَعُونَ بِهِ وَيَرْجُونَ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَهُمْ إِلَّا دَعَاؤَهُ - كَمَا قَالَ مَالِكٌ - فَأَمَّا مَنْ إِنْ جَلَسْنَا بِأَرْضِنَا أَتُونَا وَأَلْبُوا عَلَيْنَا، وَإِنْ سِرْنَا إِلَيْهِمْ قَاتَلُونَا، كَشَأْنِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ: فَإِنَّ هَؤُلَاءَ لَا يُنْذَرُ مِثْلُهُمْ بِالْدَّعْوَةِ وَلَا كَرَامَةٍ^(٢).

وَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ طَمِعَ فِي إِذْعَانِهِمْ لَكَانَ دَعَاؤُهُمْ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ أَصَرَ عَلَى الْقِتَالِ، كَمَا جَاءَ بِهِ نَصُّ الْحَدِيثِ^(٣)! وَأَحْسَنَ مَعَامَلَةً مَنْ أَسَرَ مِنْهُمْ، حَتَّى أذْنَعُوا بَعْدَ لِلْإِسْلَامِ عَنْ بَكْرَةِ أَبِيهِمْ، وَكَانُوا يُؤَدُّونَ الزَّكَاةَ لَهُ^(٤).

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا مَقْصُودُ نَافِعٍ بِحَدِيثِهِ الْأَوَّلِ:

أَنَّهُ لِيَبَانَ جَوَازُ مُبَاغَةِ الْعَدُوِّ، بِمَا يَعْنِي بُلُوغَ الدَّعْوَةِ قَبْلُ فَرَفْضِهَا؛ وَلَمْ يَعْزِمْ نَافِعٌ أَنَّ الْمُغَارَةَ عَلَيْهِمْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ قَطُّ! وَلَا خَطَرَ بِيَالِهِ أَنَّ التَّبْلِيغَ مَنَسُوخٌ وَجُوبُهَا بِالْمَرَّةِ وَلَوْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ!

فَمَنْ ذَا يَجْرِئُ عَلَى قَوْلٍ مِثْلِ هَذَا إِلَّا جَاهِلٌ بِأَصُولِ الدِّينِ، فَضْلاً عَنْ فُرُوعِهِ؟!

إِنَّ اسْتِشْهَادَ نَافِعٍ عَلَى جَوَابِهِ بِمَا جَرَى لِبَنِي الْمُصْطَلِقِ لَكُونِهِمْ أَوْضَحُ شَاهِدٍ اسْتَحْضَرَهُ فِي جَوَابِهِ لَتِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، إِذْ كَانُوا قَرِيبِي دِيَارٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ قِتَالُهُمْ

(١) انظر «المدرسة العسكرية الإسلامية» لمحمد فراج (ص/١٧٦)، و«الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» (٤٩١/١).

(٢) انظر «المدونة» (٤٩٦/١).

(٣) انظر «إرشاد الساري» للقسطلاني (٣١٨/٤).

(٤) كما في «مسند أحمد» (رقم: ١٨٤٥٩) وقال مخرّجوه: «حسن بشواهده».

في شعبان سنة خمس للهجرة^(١)، أي بعد أن بلغت الدعوة؛ فلائهم تحقّقوا بما يُدعون إليه ناصبوا المسلمين العداوة حتّى حاربوهم، فاستحقّوا بهذا القتال^(٢)، من غير لزوم تكرار دعوة خاصّة.

هذا حاصل جواب نافع لمن سأل عن لزوم الدعوة قبل كلّ مواجهة مطلقاً، أي أنّ استدلاله بما حدّثه به ابن عمر رضي الله عنه هو على عدم اتّراد ذلك في كلّ زمنٍ وحالٍ مع كلّ قوم كما كان أوّل الإسلام.

فكان التّمهّل في فهم الحديث على وجهٍ لنعمة تُغنينا عن تخطئة علمٍ ثقةٍ فقيهٍ، كمثّلٍ نافعٍ في رُتبته وفضله، ناهيك عن تَبَيُّر (الغزالي) لروايته بالاهتزاز! فضلاً عن تشجيعه على المُحدّثين قِلَّةَ فهمهم حين قَبِلُوا روايته! مع أنّ مَنْ يُفَضِّلُهم من الفقهاء مجمعون على قَبُولِها والاحتجاج بها في أحكامهم!

إنّما اشتَبَهَ الفهم على (الغزالي) لما في ظاهر كلام نافع من بدء النبي ﷺ لقتال بني المُصطلقِ دون دعوة، فظنَّ أنّ نافعاً يستدلُّ بهذا المُجملِ على تركِ الدعوة مطلقاً! وقد علمت أنّ نافعاً من هذا الفهم براء، ومثله لا يجهل ما كان بين الفريقين من حربٍ وعدواةٍ.

فلأنّ العلم بهذه الحال كان شائعاً في السَّائلِ وغيره من حملة العلم زمنَ نافع: اختصرَ نافعٌ تفاصيلَ هذه الغزوة وأسبابها، واكتفى من ذلك بما يصلحُ شاهداً على جوابه للسَّائل، المُفيد لعدم لزوم تكرار دعوة مَنْ قد بلغته الدعوةُ فرفضها، فضلاً عن جاهرٍ بحربها كَبني المُصطلق، وأنّ الدعوة إنّما كانت لازمةً لكلّ قبيلةٍ أوّل الإسلام في المدينة، حيث كان صوتُ الدعوة الخارجيّ خافتاً، لا تكادُ تسمعه قبائلُ العرب، والله تعالى أعلم.

(١) انظر «الفتح» لابن حجر (٧/٤٣٠).

(٢) وهذا ما يقرُّ به الغزالي كما في «فقه السيرة» (ص/١٢) حيث قال: «وقعت الخصومة بينهم وبين المسلمين، حتّى أسمى كلا الفريقين بُيُوتٍ للأخر، ويستعدُّ للثَّلِيلِ منه، فانتَهز المسلمون فرصةً من عدوِّهم . والحرب خدعة . وأمكنهم الغلب عليهم وهم غارون» .